المحاضرة الثالثة (السياسة الاستعمارية الفرنسية بعد الاحتلال)

ادعى الفرنسيون قبل احتلالهم الجزائر أنهم جاء لنشر الحضارة وتخليص الجزائريين من ظلم العثمانيين وأنهم ما قدموا إليها إلا للإهانة التي تعرضت لها فرنسا ممثلة في شخص القنصل الفرنسي "دوفال" (Duval) ، الذي أهانه الداي "حسين" وطرد الأتراك الدخلاء على الجزائر وتحريرها منهم. ولكنهم ما أن استولوا على العاصمة حتى تنكروا لكل ادعاءاتهم واستخدموا كل الأساليب الوحشية واللاإنسانية في حق الجزائرية، وظهرت هذه السياسة الفرنسية في ما يلي:

1 - <u>طرد الأتراك:</u>

لعل الشيء الذي بكرت به الإدارة الفرنسية في التنفيذ بعد سقوط الجزائر العاصمة واستلام مفاتيح القصبة، هو التكفل بقضية العنصر التركي حتى توهم الجميع أنها وفية لما وعدت به، فبعد المفاوضات التي دارت بين الإدارة الفرنسية وممثلين عن الداي أفضت إلى اختيار الداي حسين للمنفى بنابولي بإيطاليا)، بعد أن تبادل الزيارة مع قائد الحملة الفرنسية دوبورمون De Bourmont) في 17 جويلية 1830 ومعه قرابة 50 شخصا من الترك والعرب و طالب باسترجاع حاجاته المسلوبة والتي من بينها كيسا يحتوي على 30 ألف قطعة ذهبية، أما زيارة القائد الفرنسي للداي فكانت في اليوم الموالي وهي تندرج في سياق ترتيب نقل الداي إلى خارج الوطن.

وفي 31 جويلية وصل موكب الداي نابولي على متن السفينة الفرنسية جان دارك وكان برفقته 110 ممن فضلوا النفي معه من بينهم الآغا إبراهيم قائد الجيش المهزوم والخزناجي بصفته وزيرا للمالية و 57 امرأة من خدام الداي وجواريه. وهكذا تخلصت فرنسا من المسؤول الأول في الجزائر لتتولى أمر ترحيل الأتراك الذين جاء دورهم بعد ترحيل الداي، وتذكر الكثير من الدراسات أن عند الانكشارية بلغ عشية الاحتلال زهاء 5000 منهم 891 منفعية نقلوا بواسطة المنفى الفرنسية إلى بلاد الأناضول بعد تجريدهم من الأسلحة، وبعد أن خصص لهم العائد الفرنسي أجرة شهرين، وهذا في الظاهر تكرما من الإدارة الفرنسية لهذه الشريحة المقاتلة ولو أنه في الواقع ليس ذلك، وبعد هذا تخلصا من هذا الجيش الذي كثيرا ما أقلق الدول الأوروبية، ومنها فرنسا، كما أن الأموال التي خصصها (دوبورمون) ليست فرنسية فهي أموال جزائرية

2- <u>نهب الخزينة</u> :

ذكر العديد من المعاصرين للحملة الفرنسية على الجزائر منهم حمدان خوجة وإسماعيل أو زيان أن معظم الجيش الفرنسي كان جاهلا وأن معظمه يتكون من الفلاحين والعامة، ومع ذلك كان أكثر تحمسا للغزو والاحتلال والتوسع والهيمنة وركوب البحر للتخلص من البحرية الجزائرية، وإبعاد الخطر المخيف الذي أطلق الدول الأوروبية قرونا عديدة ومن ثم محاربة الأتراك وشعوب الشمال الإفريقي وتخليص المسيحية من هذه الشعوب، ومن دون شك أن هذا التكوين الحسي الوطني لدى المقاتلين الفرنسيين لم يكن صدقة بل هو نتاج مرحلة هامة من الترويض والدراسة والتمكين بغرض إنجاح الحملة و خدمة سمعة فرنسا وكان إلى جانب الجنود النظاميين يوجد صنف آخر من المغامرين الشباب، هذا ناهيك عن فئة المثقفين ورجال الأدب

والمترجمين والصحافيين والرسامين والمحامين ورجال الدين وغيرهم ممن هبوا لنصرة فرنسا وإرضاء المسيحية جمعاء .

وبعد وصول الجيش الفرنسي إلى دار السلطان أخذ مباشرة في نهب خزينة الدولة الجزائرية التي كان بها ما لا يقل عن 50 مليون دولار، ولعل ما يفسر ذلك أن الداي حسين عندما نقل مقره من قصر الجنينة إلى أعالي القصبة استغرق ما يقارب عن نصف الشهر وجهز لنقل محفوظات الخزينة 50 بغلا لكل ليلة. لذلك اعتبرت فرنسا نفسها أنها نجحت في الحملة من دون تكلفة مالية مقارنة بما وجدوه في خزينة الداي، بعد أن سلم الخزناجي مفاتيح الخزينة الى دوبورمون، وقدر الفرنسيون رسميا قيمة ما وجدوه في الخزينة ب 55.684.527 ف موزعة بين الذهب والفضة والجواهر ونقود ونحوها. وإذا كان دوبورمون قد اهتم ببيت مال الداي، فإن جنوده قد نهبوا القصبة وما احتوته من كنوز ثمينة وخلعت أبواب المحلات والمنازل ونهت الأموال والأثاث والحلي وكثر الاعتداء على الأشخاص وانتشرت الفوضى واللصوصية، ومن ثم انتهكت حرمة الأملاك سواء التابعة للدولة أو أملاك الخواص، وقدرت أملاك البابلك ب 5000 ملكية، بالإضافة إلى عقارات الخواص، وأملاك الوقف التي كانت مصنفة إلى سبعة أنواع هي (أوقاف مكة والمدينة ، وأوقاف الجامع الكبير وأوقاف الزوايا وأوقاف الأندلس وأوقاف الأشراف وأوقاف الانكشارية، وأوقاف الطرق العامة وأوقاف العيون الماء، وقد استحوذت فرنسا على جميعها ووصف أحد المؤرخين الفرنسيين ، بول أزان (Paul Azan) تلك الحالة المأساوية على العاصمة بأنه ليست هناك مدينة في العالم قد شهدت عند احتلالها ما شهدته مدينة الجزائر بقوله :" أن الجنود ارتكبوا أعمالا وحشية فخربوا الفيلات وقطعوا اشجار الحدائق وخلعوا أعمدة المنازل وألغوا أنابيب المياه فجروا مخزن البارود، ولم يحافظوا على صحتهم ويوم 24 جويلية دخل المستشفيات 2500 مريض".

3 - <u>الاستيتار بالمؤسسات الدينية:</u>

في يوم الأحد الموالي لدخول الفرنسيين القصبة أي 11 جويلية أقاموا حفلا دينيا في حي القصبة حضره الجنرالات وضباط الحملة بزعامة دولورمون، ، وعبر عن نشوة الانتصار وعلية فرنسا على الجزائر للحط من معنويات الجزائريين والرفع من ثقة الفرنسيين، وقد عبر عن ذلك النصر الكبير أحد الفرنسيين بقوله "أن الاحتفال الضخم جرى في القصبة التي بناها أبناء محمد (ص) لمواجهة أبناء عيسى عليه السلام"، وقد رتلوا آيات الإنجيل بأصوات عالية أمام آيات القرآن . وعلقوا الصليب على ثلاث مآذن في مدينة الجزائر و اعتبروا أن الذين ماتوا هم شهداء الحضارة والوطن والمسيحية، كما جعلوا من مسجد كتشاوة الذي بناء حسن باشا سنة 1794 كاتدرائية، وفي سنة 1838 أسسوا أسقفية الجزائر الناطقة باسم المسيحية في المستعمرة.

وإذا كان عدد مساجد الجزائر حسب إحصائية أحد الرحالة الهولنديين خلال القرن 17 حوالي 700 مسجدا، فإن عددها تقلص سنة 1830 إلى 176، وفي سنة 1899 لم يبق منها سوى 5 مساجد على مستوى الجزائر العاصمة وهي: الجامع الكبير، والجامع الجديد، وجامع سيدي رمضان، وجامع سفير وجامع عيسى باشا كما هدمت الكثير من المساجد منذ بداية الاحتلال مثل مسجد السيدة الذي زركشه حسن باشا

بالرخام المستورد من إيطاليا، كما حولت العديد من المساجد إلى كنائس كجامع القصبة وجامع القائد وغيرهم .

4 – <u>جرائم الإبادة</u>:

ارتكب الاستعمار الفرنسي، إبان فترة الاحتلال وإلى غاية الاستقلال، جرائم ومجازر شنيعة ضد الشعب الجزائري، تعددت بطرق مروعة، فمن التقتيل الجماعي للسكان إلى النهب والسلب وتدنيس المقدسات مرورا بسياسة الأرض المحروقة، بغية إنهاء الوجود الجزائري بكل الطرق والوسائل. ومن المآسي التي تعرض لها هذا الشعب خلال القرن التاسع عشر، إثر الاحتلال المباشرة، ما ترويه اللجنة الأفريقية" لقد قتلنا أناسا كانوا يحملون رخص التجول، وتم ذبحهم، وظهر فيما بعد أنهم سكان مدن وقرى مشكوكا فيهم، لا أكثر، وظهر فيما بعد أنهم كانوا أبرياء، وحاكمنا رجالا مشهورين في البلاد بورعهم وتقواهم تعرضوا لبطشنا". وهذا الكولونيل دي مونتانياك (De Montagnac) وهو يعرف لنا صديقه الجنرال الشاب لامور يسيير(Lomoriciere) ، ويثني عليه كبطل شهم مغوار: "... إن هذا الجنرال الشاب الذي لا توقفه أية عقبة، يجتاز المسافات في برهة وجيزة، يمضي ليخرج العرب من أوكارهم في دائرة قدرها خمسة وعشرون فرسخا، ويسلبهم كل شيء يملكونه النساء، والأطفال والقطعان، والمواشي ... الخ". ثم يردف في تباه وعنجهية .... "وتسألني في فقرة من رسائلك عما نفعله بالنساء اللواتي نأسرهن، فأقول: إننا نحتفظ ببعضهن بمثابة رهائن، ونبيع الباقي لقاء الجياد أو نبيعه بالمزاد كما نفعل بالمواشي ... وكنت أحيانا أفرج همومي بقطع الرؤوس..." .ويذكر المؤرخ الفرنسي الشيوعي "جاك جوركي" (Jacques jurguet) بأن فرنسا قد قتلت 10 ملايين جزائري خلال حقبة ليلها الاستعماري ... و حسب تقرير أحد الضباط الفرنسيين أن سكان الجزائر تناقص من أربعة ملايين إلى ثلاثة ملايين نسمة في مدى سبع سنوات بل إن "حمدان بن عثمان خوجة" صاحب كتاب "المرآة" يقول أن سكان الجزائر قد تناقصوا من عشرة ملايين إلى ثلاثة ملايين نسمة. ومن هذه نذكر :

- **مجزرة العوفية:** في ليلة الخامس من أفريل 1832 أعطى (دو روفيفو (De Rouigo الأمر لقواته بسحق قبيلة العوفية وإبادة أفرادها بالحراش حيث هاجمتهم قوات العدو لكونها اشتهت فيهم بأنهم قاموا بسلب مبعوثي العميل فرحات بن سعيد أحد المتذبذبين بين الولاء للأمير وفرنسا بمنطقة الزيبان، وقد تبين من خلال التحقيق بأنه ليس لأفراد القبيلة أيه مسؤولية في ذلك. وللإشارة فإن شيخ القبيلة تمت محاكمته محاكمة صورية وأعدم رغم أن التهمة لم تثبت عليه ولا على القبيلة، وأبشع من ذلك أنهم قطعوا رأسه وحملوه هدية إلى الدوق (دو روفيغو) فقام هذا الأخير بالتبرع برأس الشيخ (الربيعة ورأس أحد أفراد قبيلته إلى طبيب يدعى (بونافون) البحري ليقوم بتجربة علمية تثبت بأن الإنسان يفقد الحياة مباشرة بعد قطع رأسه .... وشملت تلك الإبادة الرجال والنساء أيضا وكان عدد أفراد تلك القبيلة 12000 جزائري أبادها عن بكرة أبيها وأقام معرضا بباب عزون وكان الناس يتفرجون على حلى النساء ثابتة في سواعد من المقطوعة وأذانهم المبتورة"

- **مجزرة البليدة: 26 نوفمبر 1830**: أقدم الضابط "تروليز" (troulaire) على إصدار أمر إلى وحداته العسكرية بمحاصرة بلدة البليدة الآمنة وأقدمت على تقتيل جميع سكانها البالغ عددهم قرابة الألفين مواطن ويصفها

"حمدان بن عثمان خوجة" كما يلي: "قام الجنود الفرنسيون بأعمال وحشية في المدينة وأحدثوا مجزرة رهيبة ، لم ينج فيها الرجال ولا النساء ولا الأطفال وهناك من يذكر أنه تم تقطيع بعض الرضع من صدور أمهاتهم. ووقع نهب في كل مكان ولم يستثن حتى الجزائريين الذين فروا إلى هذه المدينة لينجوا من ظلم الحكومة الفرنسية وليجدوا وسائل تمكنهم من العيش، إنني هنا بكل نزاهة لأروي وقائع الأحداث كما جرت". وهكذا فإن عددا كبير ممن لم يكونوا يفكرون في خيانة الفرنسيين، ولا حتى في معاداتهم، قد وقع تقتيلهم في هذه الظروف.

- **مجزرة شرشال 1843**: كتب الضابط "ليو "(Leo) في عام 1843 عن الأعمال الوحشية بمنطقة شرشال بقوله : "لقد هدمت كثيرا من الدواوير وأزلت قرى من الوجود بكاملها بعد إشغال النيران فيها وقطعت الآلاف من أشجار التين والزيتون وغيرها "أما الرائد "ويستى" (westee) فيقول أن الدواوير التي أحرقت والمحاصيل الزراعية التي أتلفت لا تكاد تصدق،

- **جريمة أولاد رياح (بجبال الظهرة 1845)** : تم القضاء على أكثر من 1000 شخص مع حيواناتهم، بعد محاصرتهم داخل كهف يسمى بغار الفراشيش، من قبل الكولونيل "بيليسيه" (Pelissier) وجنوده، من جميع الجهات وطالب القبيلة بالاستسلام فردت عليه بإطلاق النار، فأعطى الأوامر لجنوده بتكديس الحطب أمام مدخل المغارة، وإشعاله فهلك كل أفراد القبيلة. وتوالت هذه العملية يومين كاملين من 17 الى 18 جوان 1845، وقبل طلوع نهار اليوم الثاني بنحو ساعة وقع انفجار كبير داخل المغارة فقضى على من تبقى على قيد الحياة.

- **مجزرة قبيلة بوصبيح (الشلف) 1844:** لعبت قبيلة بني صبيح دورا فعالا في مجابهة الاستعمار الفرنسي وصنعت مقاومة شرسة لم تخمد إلا بعدما انتهج الاستعمار الفرنسي أسلوب الأرض المحروقة والابادة الجماعية، منها ما اعترف به الجنرال "كافينياك" (Cavinillac) بجريمته في حق إحدى بطون قبيلة صبيح عام 1844 :" لقد تولى الأجياد جمع كميات هائلة من أنواع الحطب ثم كدسوها عند مدخل المغارة التي حملنا بني صبيح على اللجوء إليها بكل ما تملك من متاع وحيوانات، وفي المساء أضرمت النيران وأخذت الاحتياطات كي لا يتمكن أي كان من الخروج حيا".

- **إبادة واحة الزعاطشة 1849:** تعد مقاومة سكان واحة الزعاطشة من المقاومات الرائدة رغم قصر مدتها حيث دامت المواجهة أزيد من أربعة أشهر أي من 16 جويلية إلى 26 نوفمبر 1849. شرع الجنرال "هيربيو" (Herbion) بتجميع قواته المقدرة بأربعة آلاف وأربعمائة وثلاثة وتسعين جنديا بكدية المائدة المايدة لبلدة الزعاطشة يوم 07 أكتوبر 1849 صباحا ثم احتل الراوية القريبة من الكدية و سيطر على مفترق الطرق المؤدية إلى واحة الزعاطشة حتى يحول دون وصول أية إمدادات ، ثم أعطيت الأوامر للمدفعية بقصف الأسوار إحداث ثغرة فيها، إلا أن المقاومة المستميتة أجبرت القوات الفرنسية على التراجع بعد أن خسروا 35 قتيلا من بينهم ضابط و 147 جريحا، ثم تمكن الفرنسيون بواسطة المدفعية احتلال الزاوية ورفع العلم الفرنسي على مأذنتها .

ورغم ذلك واصل الشيخ "بوزيان" شحذ همم المجاهدين وأرسل رسله خفية إلى قبائل بوسعادة وأولاد نائل طالبا منهم المدد، غير أن الشيخ "بوزيان" استطاع أن ينفذ من هذا الحصار و يبعث الرسل إلى مختلف الأنحاء، وطالب الجنرال (هيربيون) النجدة من الإدارة الاستعمارية المركزية في الجزائر وصدرت الأوامر للطوابير العسكرية للتحرك نحو الزعاطشة قائمة إليها من قسنطينة، باتنة، بوسعادة، سكيكدة وعناية، مما شجع المحاصرين من معاودة الهجوم يوم 26 نوفمبر 1849 بثمانية آلاف من الجند، يقودهم الضابط بارايل، والعقيد كانروبار، ولا فارد، والعقيد دومنتال، ناهيك عن العتاد الحربي في حين ضربت بقية القوات حصارا خانقا على الواحة تحسبا لأي نجدة تصلها من مناطق أخرى وأعطيت الأوامر بإبادة سكان الواحة بما فيهم الأطفال، النساء، والشيوخ وقطع أشجار النخيل مصدر رزق السكان، وحرق المنازل، ورغم ذلك صمد السكان، واشتبكوا مع الجند الفرنسيين بالسلاح الأبيض في الدروب، حتى سقطوا عن آخرهم، حوالي الساعة التاسعة صباحا، ونكلوا بالجرحى، ونسفت دار الشيخ وسقط الشيخ بوزيان شهيدا، فأمر "هيربيون" بقطع رأس كل من الشيخ بوزيان وابنه والشيخ الحاج موسى الدرقاوي، وتعليقهم على أحد أبواب بسكرة.

لم تقتصر المشاهد المروعة على الرؤوس الثلاثة المفصولة عن أجسادها، بل تعدّدت صور المشاهد أكثر بشاعة في حق سكان الواحة الذين لم يتمكنوا من الفرار وهو ما رواه المؤرخ بوديكور (Beaudicour) الذي كان معاصرًا لها مستنكراً بقوله: ((كان عناصر زواف منتفضين بشراسة تدفعهم نشوة الانتصار على البؤساء من سكان الواحة، الذين لم يتمكنوا من الفرار، فهذا جندي قطع ثدي امرأة مازحًا وهي تتوسل إليه بأن يجهز عليها ويرحمها من عذابها غير أنه تركها حتى تموت بعد حين، وهذا جندي آخر يحمل طفلاً صغيرًا من رجليه ويهشم رأسه على الجدران، وغيرها من المشاهد التي لا تصدق ولا تخطر حتى على بال سافل)).

وسط هذه المشاهد المرعبة تقول المصادر الفرنسية أنه لم ينج من سكان الواحة التي خربت سوى رجل أعمى وبعض النّساء، أمّا عدد الموتى فقد بلغ 800 جثة تناثرت في الشّوارع وبمحاذاة الجدران دون احتساب أولئك الذين دفنوا تحت أنقاض منازلهم، وشهداء ضحايا قذائف المدفعية طوال فترة الحصار التي بلغت 2226 قذيفة، منها 1521 خلال الثمانية أيام الأولى.

- **جريمة مدينة الأغواط 1852:** يذكر العقيد "بان" pein واصفا المشهد في مدينة الاغواط سنة 1852، فيقول: "لقد كانت مذبحة شنيعة حقا، كانت المساكن والخيام التي في ساحة المدينة والشوارع والأزقة والميادين، كانت كلها تغص بالجثث" . إن الإحصائيات التي أقيمت بعد الاستيلاء على المدينة وحسب معلومات استقيناها من مصادر موثوقة ، أكدت أن عدد القتلى من النساء والأطفال 2300 قتيل ، أما عدد الجرحي فلا يكاد يذكر السبب بسيط وأن الجنود كانوا يهاجمون المنازل ويقتلون كل من وجدوه بلا شفقة ولا رحمة. لقد أبيد على سكان الأغواط في ما اصطلح عليه بعام الخلية ؛ ففي 04 ديسمبر 1852 وعندما سقطت المدينة ،فقد آباد الفرنسيون 2500 شهيد من مجموع 3500 كانوا يسكنون المدينة مع استخدام مادة الكلوروفورم كسلاح كيميائي . وكما سمي أيضا بعام "الشكاير" أي الأكياس بتعبير الجزائريين والتي ألبسها الجيش الفرنسي لمن بقي حيا من سكان الأغواط من بعد تلك المجزرة الرهيبة ثم حقنوهم بالغاز وأشعلوا فيهم النار أحياء .

5 – <u>النفي والتهجير</u>

ان إدارة المارشال "دو بورمون" جاءت من البداية، بتطبيق سياسة النفي والإبعاد بحق الأتراك في الجزائر، وكما هو معلوم فعند نزول المارشال دو بورمون بأرض الجزائر، نشر باسم الأمة الفرنسية بيانا ذكر فيه بأنه سيقضي على نظام الظلم السائد في الجزائر، رغم أن معاهدة الاستسلام كانت تنص على أن الأتراك يعتبرون من سكان المدينة، لكن بمجرد توقيع معاهدة الاستسلام قام بنفيهم دون أن يقترفوا أي ذنب، متهما إياهم بالتآمر ضد الفرنسيين.

مارست سلطات الاحتلال الفرنسي جميع الأساليب من أجل البقاء في الجزائر وقامت بعملية تهجير واسعة للأوروبيين وخاصة من فرنسا، وذلك من أجل التوسع الاستعماري وصحبت عملية النفي والترحيل مصادرة أملاك الجزائريين من أراضي وعقارات وتمليكها لهؤلاء المهاجرين الذين كانت لهم سوابق عدلية إجرامية في فرنسا وجيء بهم للتخلص من مشاكلهم واستغلالهم في حركة التوسع .عملت الإدارة الاستعمارية في السنوات الأولى من الاحتلال على استهداف فئة الحضر الجزائرية فبمجرد استيلاء الفرنسيين على المدينة قاموا بإقصاء الأتراك عن الحكم وإسناد بعض المناصب لهؤلاء الحضر، ولكن هذه الطبقة سرعان ما اكتشفت مخطئة في اعتقادها وأن فرنسا جاءت لتبقى، وأن أموالهم وأراضيهم صودرت وأصبحت ملكا لدولة الجديدة، ومما فتح أعينهم أكثر على الخطأ الذي وقعوا فيه، أن السلطات الفرنسية كشفت لهم عن نواياها بعزل وطرد ونفي أولئك الذين قبلوا التعاون معها بدعوى عدم القيام بالواجب، أو التآمر لاستعادة الحكم الإسلامي، أو الانضمام إلى الثائرين ضدهم، فكانت أول خطوة قام بها الفرنسيين هو قتل العلماء والمفكرين، والذين لم يتمكن من قتلهم، نظرا لمكانتهم العلمية و الفكرية داخل المجتمع الجزائري جمعتهم ونفتهم إلى كاليدونيا الجديدة البعيدة عن العالم.

سياسة النفي والإبعاد لم تشمل الثائرين والمتمردين بحسب ما يصفهم الفرنسي) بل شمل معظم أغنياء المسلمين في مدينة الجزائر، كما أن الكولونيل (مولنا لمالك (Montagnac الذي تقطن جيدا للطابع الاجتماعي والقومي للجزائر، كان يهدف من خلال رسائله المنشورة طرح مشروع، دافع عليه بقوة، يتمثل في رغبته في نفي الشعب الجزائري بأسره إلى جزر ماركيز (جنوبي المحيط الهادي، وشبيه هذا المشروع اثاره القبطان (ريشار) سنة 1845م حيث رأى ضرورة تجميع الأهالي في أماكن معينة. أما بيجو فقد عمل بسياسة النفي والتهجير التي قام بها حتى لا يبقى في الجزائر من يعترض على أحكامه التعسفية. وقام بطرد الأعيان والعلماء والقضاة، الذين كان لهم رأي مستقل نوعا ما، خارج الجزائر مع اختيار بلد آخر يذهب إليه، وأحيانا بدون اختيار البلد، كما قامت السلطات الاستعمارية باستهداف فروع القبائل، حيث قامت بتشريدهم ونفيهم إلى مناطق ثانية، قصد إضعافهم والتخلص من خطرهم وتفكيك الرباط القبلي والاجتماعي الذي بات يهدد وجودها في الجزائر.

لقد عبر المارشال جيرار (Gerard وزير الحرب الفرنسي سنة 1832م عن تأييده لهذه السياسة وانه ينبغي أن نقبل بأن تهجير السكان إلى نواحي بعيدة، وحتى إبادتهم وتخريب وحرق وتدمير زراعتهم قد تكون الوسائل الوحيدة لترسيخ سيطرة فرنسا على الجزائر.

وكانت سياسة فرنسا تعبر عن الانتقام والوحشية ضد المسلمين في الجزائر، وأن حقدهم وشراستهم وضغينتهم كانت هي سلوكهم في مواجهة الثورات والانتفاضات، التي كانت تمثل خطرا على الاستعمار الفرنسي، لكونها شملت مناطق واسعة من الوطن الجزائري الأمر الذي دعا السلطات الفرنسية إلى اللجوء إلى التقتيل والبطش ضد الجزائريين قصد تخويفهم وتهجيرهم وإبعادهم عن بلادهم.

يعود تطبيق سياسة النفي والإبعاد القسري إلى المستعمرات العقابية الفرنسية إلى عهد كلوزيل (Clauzel) ودورو فيغو (De Rovigo) وصولا إلى بيجو (Bugeaud) ، وهي سياسة تقوم على إبعاد جميع العناصر الخطرة ذات النفوذ، أو التي يمكن أن تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا بين المواطنين... وقد استمرت عملية التهجير حيث عالي الجزائريون من ويلات الحروب والتشريد، غير أن هذه السياسة لم تكن إلا وسيلة حاولت من خلالها الحكومة على كل مشاكلها دفعة واحدة على حساب الجزائر. وأخذت سياسة التهجير أو النقي والأبعاد أشكالا عديدة يمكن ذكر بعضها في السياق:

في سنة 1835 نص مرسوم من القانون الجنائي الفرنسي، في المادة 17 على أنه لم يحدد مكان النفي، حيث يخضع المدان بعقوبة السجن إما داخل الدولة أو خارجها، أو في إحدى المستعمرات الفرنسية، كما أن قانون 1854 لم يشير إلى المستعمرة المخصصة لنقل المدانين، وترك الحرية للحكومة لتعيين واحدة أو أكثر لهذا الغرض باستثناء الجزائر التي شرعت الإدارة الاستعمارية بإصدار عدة أحكام وقوانين، أبرزها القانون الصادر في 12 نوفمبر 1848 الذي ينص على إلغاء عقوبة الإعدام واستبدالها بعقوبة النفي، أما قانون 23 مارس 1872 فقد جاء هو الآخر ليقر بان كاليدونيا الجديدة هي المكان الجديد لنفي الجزائريين خاصة بعد ثورات 1871، بدلا عن المستعمرة العقابية غريانا. وكان النفي وسيلة إرهابية أخرى، لجأ إليها الفرنسيون والجنرال (بوجو) فهناك من يرسلون إلى جزيرة القديسة مارغاريت بالقرب من مدينة كان، والبعض الآخر إلى جزيرة كورسيكا وجزر الأنتيل في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي الفرنسية.

جاء في ظاهره وكأنه سياسة ردعية تخويفية لمدة محددة وبصفة مؤقتة، فاتخاذ سياسة نفي الأهالي الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة وغويانا إرهاب مبررا له، ويحتاج إلى إدانات، لكنها كانت قليلة جدا وغير كافية لاتخاذ هذا الإجراء التعسفي، وبحسب منظور الإدارة الاستعمارية فالنفي والإبعاد المؤقت جاء كوسيلة ردع لمخالفات الأهالي المرتبطة باللصوصية والاجرام، والإدانات الصغيرة كالسرقة واستوجبت ترحيل الأهالي ونقلهم إلى جزر بالمحيط، ولو لمدة معينة. وتمثلت هذه المستعمرات العقابية في:

أ - غويانا: غويانا هي مستعمرة فرنسية عقابية تأسست سنة 1852م، وفي البداية كان المدانون ينقلون إلى غويانا (Guyane، وفي سنة 1885م أصدر البرلمان الفرنسي قانونا ينص على أن أي مواطن فرنسي سواء كان رجلا أو امرأة يحكم عليه بأكثر من ثلاث عقوبات تزيد مدة كل منها عن ثلاثة أشهر لارتكابه جرم سرقة، سوف يرسل إلى غويانا الفرنسية. وهذا جدول يبين التطور السريع لعدد المرحلين إلى غويانا الفرنسية:

عدد المدانين:

السنة	1884	1885	1886	1887

العدد	3.761	6.063	8.314	11.170

ب - المستعمرة العقابية في كاليدونيا الجديدة: أصدرت الإدارة الاستعمارية عدة أحكام وقوانين، أبرزها القانون الصادر في 12 نوفمبر 1848 الذي ينص على الغاء عقوبة الإعدام واستبداله بعقوبة النقي، وكذا قانون30 ماي 1854م، و قانون 23 مارس 1872 الذي يقر بأن كاليدونيا الجديدة مكان جديد للمنفيين، والتي نفي إليها الجزائريون خاصة بعد ثورات 1871، بدلا من مستعمرة غويانا. الفرنسية، فكان النفي إلى جزيرة عقابية مخصصة لأكثر المجرمين خطورة. في 1853م أصبحت كاليدونيا تابعة للمستوطنات الفرنسية بالمحيط الهادي تسمى بأقاليم فرنسا لما وراء البحار، وفي سنة 1864م أقيمت كمستعمرة تنفذ فيها العقوبات، وفي عهد نابليون الثالث بدأت في استقبال المبعدين والمرحلين من فرنسا والمستعمرات الفرنسية.

اختيرت كاليدونيا الجديدة موطنا للإبعاد والنقل القسري وسجلت عمليات فرار من بينها فرار عزيز بن شيخ الحداد سنة 1881 من جزيرة الصنوبر والتحق بواسطة زورق بزيلاندا الجديدة ثم سيدني الأسترالية فالحجاز.

تبعد كاليدونيا الجديدة عن الجزائر العاصمة نحو 22 ألف كيلو متر ويبلغ عدد الجزائريين فيها نحو 20 ألف جزائري، وارتبط اسم كاليدونيا الجديدة بمستعمرة المنفيين. بداية مع القرن التاسع عشر تمت عملية الترحيل بالسفن الفرنسية، وكان المدانون يحلقون رؤوسهم ويرتدون ملابس خاصة ويقيدون من أقدامهم، بعدها تبدأ رحلة المعاناة الطويلة والشاقة بواسطة بواخر استعمارية، تدعى بواخر الإسطبلات. وقد شاركت سفن شراعية مجهزة بأقفاص في عملية نقل 4500 مبعد من أوروبا، حيث البواخر المقلة للجزائريين تقطع مسافة 16700 ميل بحري أي ما يعادل 309228 كيلومتر من الجزائر إلى كاليدونيا الجديدة.

شرعت فرنسا في نفي الثوار الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة بداية من 05 جوان 1874 م بعد صدور الأحكام التصفية في حقهم ولقد أودع هؤلاء المتمردون الجزائريون مختلف السجون الفرنسية، وتؤكد الأرقام أن فرنسا نفت من الجزائريين تحديدا 2106 شخصا عبر فترات متباعدة حتى نهاية القرن التاسع عشر، حيث نقلوا على متن 20 سفينة حربية حوالي 4300 منفي على أربع دفعات في رحلة دامت من 88 إلى 190 يوما.

6 - <u>اصدار القوانين والمراسيم</u>

استهدف الاستعماريون الفرنسيون منذ 1830فرنسة المحيط الاجتماعي والثقافي في الجزائر بطمس معالمه الحضارية. ولتحقيق ذلك استخدموا كل الأساليب والوسائل؛ منها إصدار القوانين والمراسيم كمرسوم 22 جويلية 1834،الذي أقر إلحاق الجزائر بفرنسا، واعتبارها مقاطعة من المقاطعات الفرنسية، ثم دعمته بقانون 15أفريل 1845، الذي ينص على تقسيم الجزائر إلى ثلاث مناطق (مدنية، عسكرية، مختلطة) ، حتى اكتمل الدمج وفق دستور 04 نوفمبر 1848، الذي اعتبرت مادته "109" الجزائر أرضا فرنسية. وأنشأت لذلك منصب حاكم عام لإدارة الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية، ودعمت الكولون للاستيطان بها.

ومع بداية الإمبراطورية الثانية بزعامة "لويس نابليون الثالث" (1852-1870) خضع الأهالي إلى قوانين استثنائية وفي مقدمتها قانون "مجلس الشيوخ- سيناتوس كونسلت" الذي صدر في 14 جويلية 1865، فترة الحاكم العام "مكماهون" (1864-1870)، ونص على منح الجزائريين الجنسية الفرنسية، شرط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية ودام العمل به حتى سنة 1947. وكان هدف نابليون الثالث من القانون التخفيف من الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، والتخلي عن بعض القوانين التي تفقد الجزائريين أراضيهم، وحاول جعل المجتمع الريفي مجتمعا مدنيا، لكنه فشل في ذلك.

وفي عهد الجمهورية الثالثة (1870-1930) ومنذ 04 سبتمبر1870 أصدرت الحكومة الفرنسية أيضا تشريعات جديدة خدمت المصالح الفرنسية والأوروبية منها قرار "كريميو" 24 أكتوبر 1870 الذي منح الجنسية الفرنسية الجماعية لما بين ثلاثة وثلاثين ألف وثمانية وثلاثين ألف يهودي بالجزائر، دون مطالبتهم بالتخلي عن الأحوال الشخصية، مع إلغاء النظام العسكري وفق مرسوم 24 ديسمبر 1870والمكاتب العربية وإنشاء منصب الحاكم المدني. وكذلك مرسوم 29 مارس 1871الذي جاء لتقسيم الجزائر إلى إقليم شمالي مدني وآخر جنوبي عسكري، ويحكم الإقليمين حاكم مدني يتبع إداريا لوزير الداخلية. كما تأسست مجالس بلدية وأخرى ولائية، وتمكن المستوطنون الأوروبيون من انتخاب تسعة نواب في البرلمان وثلاثة آخرين في مجلس الشيوخ.

واصلت الإدارة الفرنسية سن قوانينها التعسفية ، فأصدرت "قانون الأهالي- Code de l'Indigénat" في مارس1871 وأعلنت عنه عام 1874 وبدأ العمل به في 28 جوان 1881 في عهد الحاكم العام "ألبير قريفي A Grevy-1879-1881" وتدعم سنة 1886 في عهد "لويس تيرمان-1881-1891" ،الذي فوض اختصاصات السلطة القضائية إلى السلطة الإدارية، عوضا عن الشريعة الإسلامية واقتصر دور القضاة على تسجيل عقود الزواج والطلاق والمواريث. استمر صدور القوانين المكملة لمعاقبة الأهالي منها القوانين الصادرة في 27 جويلية 1890، و21مارس 1913، وأخيرا31 ديسمبر 1927.

7 - <u>سياسة الاستيطان</u>

خلال السنوات الأولى من الاحتلال استولى الجنود والمدنيون على العقارات الحضرية بمدينة الجزائر، واتجهت أنظارهم إلى المتيجة، واتبعت الحكومة الفرنسية سياسة الإغراء لحث الأوربيين على الهجرة الى الجزائر قصد تعميرها ، وقد وصلت الى الجزائر أولى الجماعات الاستيطانية المنظمة سنة 1832، ثم بدأ تهافت المستوطنين من مختلف الجنسيات والفئات الاجتماعية، وأقيمت ببوفاريك أول قرية نموذجية سنة 1836 وشجعت الإدارة الفرنسية بيع الأراضي ومنح الامتيازات والقروض للمستوطنين، وقد بلغ عددهم في سنة 1839 حوالي 25 ألف،

ومنذ سنة 1840 بدأت الهجرات الواسعة للمعمرين بتشجيع من الجنرال (بيجو) الذي شجع سياسة المحراث واستغلال الأوربيين وتعميرهم لأرض الجزائر، كما أكد أن الاستيطان مهمة عسكرية، وعليه شجع العسكريين الذين أنهوا خدمتهم على الاستقرار بالجزائر، وأنشأ لهم المستوطنات والمزارع الجماعية، وأدت هذه الحركية الاستيطانية النشيطة إلى نفاذ الأراضي، فلجأت الإدارة. الفرنسية إلى استصدار قرارين في سنتي

1844، 1846 بقضيان بمصادرة الأراضي الجزائرية غير المزروعة والأراضي التي لا يملك أصحابها وثائق تثبت الحيازة وأحصى في نهاية عهد "بيجو" تواجد 100 ألف مستوطن أوروبي موزعين حسب الجنسيات الآتية: (43.5) فرنسيين، 28% اسبان 5% مالطين 8% إيطاليين، والباقي من جنسيات مختلفة)

وفي عهد الجمهورية الثانية تقرر التخلص من العاطلين عن العمل والمعارضين السياسيين بتوجيههم الى الجزائر، فأرسل في سنة 1848 ما يقرب 12 ألف شخص سلمت لكل واحد قطعة أرض ومسكن، وفي سنة 1851 بلغت أعداد المستوطنات مائة وستة وثلاثون موزعة على الشكل الآتي: (58 في المتيجة، 30 في قسنطينة 48 في وهران)، وقد اتجهت الإدارة الفرنسية الى تشجيع الاستيطان الرأسمالي، فحثت رجال الأعمال على الاستثمار في الجزائر، وهو ما أعطى لحركية الاستيطان شكلاً واسعا، حيث وزعت الإدارة الفرنسية في الفترة ما بين 1850 1860) واحدا وثمانين امتيازا قدرت مساحتها بأكثر من خمسين ألف هكتار. وعلى الرغم مما قدمته الإدارة من امتيازات وتشجيع فإن المستوطنين ظلوا يطالبون بامتيازات أكبر، وذلك للحيازة على خيرات البلاد وحكم الجزائر حكما مدنيا يخدم مصالحهم ويثبت أقدامهم، وقد فسح المجال لتحقيق أهدافهم منذ عام 1870 .

فإذا أردنا أن نضرب مثالا بذلك مدينة الجزائر التي أصبحت نتيجة سياسة الاستيطان مدينة أوروبية تسكنها أقلية جزائرية، فقد بلغت نسبة الأوروبيين بالمدينة 80% عام 1866 ، ثم أخذ العدد يرتفع ليبلغ سنة 1886 سبع وستين ألف وأربعمائة (67400) مستوطنا، مما أدى إلى مضاعفة عدد سكان مدينة الجزائر ؛ فانتقل عدد الأوربيين بالمدينة عام1891إلى ثلاث وثمانين ألف وأربعمائة وخمس وستين (83465) نسمة، ثم تزايد عام1896 وأصبح مائة وعشرين ألف(120000) نسمة ، منهم خمس وثمانين ألف(85000) أوروبيا،ثم ارتفع عام 1906 وبلغ مائة وثلاثين ألف (130000) نسمة ، منهم مائة ألف(100000) أوروبي، نتيجة للهجرة الداخلية للجزائريين واشتداد توافد المستوطنين على الجزائر.

8 - <u>مصادرة الأملاك والأراضي</u>

خلفت السياسة العسكرية حصيلة كبرى من الضحايا الذين استشهدوا خلال فترة المقاومات الشعبية، وقد صاحبت سياسة السيف عمليات إرهاب وقتل جماعي، وسجن وتجويع وطرد للسكان من أراضيهم كما أشرنا سابقا، وكانت النية الفرنسية في استيطان الجزائر مبيته، حيث شرعت القوات الفرنسية منذ بداية الاحتلال في الاستيلاء على الممتلكات واغتصاب الأراضي بمختلف الأشكال والمبررات، وبشكل أضر بالمجتمع الجزائري الذي سلبت منه الإدارة الفرنسية أكثر من مليوني هكتار أراضي خصبة . بدأت هذه العملية بالاستيلاء على أملاك البايلك الواسعة (أملاك الدولة العثمانية) فأممت بقرار 8 سبتمبر 1830 وضمت الى أملاك الدولة الفرنسية، وفي نفس الوقت أصدرت الإدارة الفرنسية قرارا يؤمم أملاك الأوقاف الإسلامية والمؤسسات الدينية المساجد الزوايا المدارس... الخ ، كما أممت أوقاف مكة والمدينة، وقد كانت هذه الأوقاف تقدم خدمات اجتماعية فأصبحت تصب في ميزانية الدولة الفرنسية، وقدر عدد هذه المؤسسات بمدينة الجزائر وحدها 176 مؤسسة منها 13 مسجد جامع و 109 مسجد صغير، وعدد من الزوايا، وخلفت عمليات الاستيلاء عليها استياء لدى الجزائريين.

ومع توسيع المقاومات الشعبية شرقا وغربا فإن الجيوش الفرنسية الزاحفة على مختلف المناطق كانت تقوم بأعمال التخريب والتأديب، وتقوم أيضا بمصادرة الأراضي وهي سياسة أكدها الجنرال بيجو في تصريحه يوم 18 أفريل 1841 عندما نادي بمصادرة كل الملكيات الخاصة والحرف التي تعتبر ضرورية للتعمير، وقد اشتهر بيجو كذلك بمقولته: " ان الغزو بدون الاستيطان سيكون عقيما".

وهكذا عمت مصادرات الأملاك العامة وأراضي القبائل كل المناطق التي احتلت وخاصة في المناطق الساحلية، وأما الأرياف الداخلية فخططت الإدارة الفرنسية لإبعاد الفلاحين عن أراضيهم، وسنت سياسة تحديد الأراضي والحجر على الأراضي الجماعية والفردية.

9- <u>فرض الضرائب</u>

تعد الضرائب من أخطر المشاكل التي واجهت الجزائريين إبان فترة الاحتلال الفرنسي، ذلك لأن الشعب الجزائري خضع لتشريع ضرائبي خاص دون أن يكون له مقابل يستفيد منه سكان الأهالي الجزائريون يدفعون الضرائب الفرنسية إضافة إلى مجموعة أخرى سميت بالضرائب العربية، وهي تشمل ضرائب على الأرض والإنتاج وعلى الثروات الحيوانية والمساكن وأخرى على الأفراد وقد تبلغ متوسط ما يدفعه الجزائري من الضرائب العربية سنة 1860 حوالي 12 فرنك سنويا في حين لم يكن ذلك المتوسط يزيد عن فرنك في أيام دولة الأمير عبد القادر، وكانت الضرائب العربية في بداية الاحتلال تدفع بشكل عشوائي، ثم قسمت إلى أربعة أنواع وهي الضريبة على الأرض (العشور الحكر)، والضريبة على الماشية (الزكاة)، وضريبة الرأس (خاصة بمنطقة زواوة)، وضريبة اللزمة خاصة بالمناطق الصحراوية)، هذا بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على القبائل والأفراد الذين حملوا السلاح، وكانت الضرائب تجمع بواسطة القياد وشيوخ القبائل تحت رعاية المكاتب العربية في المناطق العسكرية وبواسطة مفتش الضرائب في المناطق المدنية، وتشير كثير من المصادر إلى أن محصول الضرائب كان وفيرا، ففي مقاطعة قسنطينة لاحظ "بيجو" أن مجموع الضرائب المدفوعة من قبل الأهالي قد انتقلت من نصف مليون فرنك سنة 1840 إلى 5 ملايين فرنك عام1846.

وقد ظلت الضرائب حتى سنة 1845 تدفع عينا، وبعدها توجب دفعها نقدا، وأجبرت بذلك القبائل على تسويق قسم من إنتاجها لدفع الضريبة، وأصبحت الضرائب أكثر وطاق على السكان بعد سنة 1870 وذلك عندما حول قسم كبير من القبائل إلى الأراضي المدنية (البلديات ذات الصلاحيات الكاملة)، فكانت مجبرة على دفع ضرائب أخرى تعرف بالسنتيمات الإضافية. وقد شددت المكاتب العربية والبلديات المحلية في استخلاص الضرائب السنوية في وقتها المحدد، وسنت الإجراءات العقابية ضد الممتنعين أو الغير قادرين على أدائها. فكانت تؤمن أراضيهم وتباع، أو يسخروا للعمل لدى المستوطنين المجالس المحلية، أو يسجنوا لسنوات، الأمر الذي يدل على قسوة النظام الضريبة المسلط على الجزائريين.

وعلى الرغم من ذلك لم تفكر السلطات الفرنسية في تخفيضها أو رفعها حتى في ظروف الأزمات الاقتصادية والمجاعات، مما أدى إلى إرهاق الطبقات البرجوازية، ولجوء الفلاحين في اقتراض الأموال بالربا ثم الاضطرار البيع أراضيهم للمعمرين ولليهود خاصة، وهكذا فان الخزينة الاستعمارية كانت تحصل مواردها أساسا من جباية الضرائب المفروضة على الجزائريين ، وهذا ما أكده المندوب "چارو" باسم لجنة الضرائب

العربية أمام مندوبية المستوطنين في نوفمبر 1899، حيث قال إن مسالة الضرائب العربية تأخذ أهمية من الدرجة الأولى لأن هذه الضرائب تشكل أحد مصادر دخلنا الأساسية، فعلا فإن 17 الى 18 مليون من 54 مليون حسب السنوات تعود إلى الضرائب العربية وبمقابل ذلك فان الجزائريين كانوا ينهكون ويزدادون فقرا مع مرور السنوات .

10 - <u>سياسة التنصير</u>

لم تكتف الإدارة الفرنسية بالسيطرة على الأوقاف والمؤسسات الدينية، بل خططت الضرب الإسلام باعتباره أساس قوة المسلمين، فسلمت العديد من المساجد إلى الطوائف المسيحية وحولت البعض الآخر لأغراض أخرى، ولم تمض ثلاث سنوات من احتلال مدينة الجزائر حتى حولت ثلاث أرباع مساجد المدينة إلى أغراض أخرى، وعمدت الإدارة الفرنسية الى ربط الدين بها مباشرة للسيطرة على رجال القضاء والمساجد والتعليم وتدجين العلماء وشيوخ الطرق الصوفية.

وقد نشط رجال الدين المسيحيون في إظهار حماسهم الصليبي، ومباشرة حربهم المقدسة على الإسلام، وقد اظهروا تعاونا وثيقا مع القادة العسكريين الذين اعتمدتهم كمخبرين وجواسيس، وتأسست في سنة 1838 أسقفية الجزائر التي باركها الفاتيكان وقد تولاها "دوبوش" الذي كان حريصا على الربط بين دور الاستعمار ودور الكنيسة فجند أعدادا كبيرة من المبشرين والمبشرات للقيام بمهمة التمسيح ، وأظهر المبشرون حقدهم الصليبي البغيض، وقد ردد "جان بوقولا" صراحة أن احتلال الجزائر هو استمرار للحروب الصليبية، كما اشتهر الأب "سوشي" في قسنطينة بتبجحه وطعنه في مقدسات المسلمين، وعرف "ليون روش" بمغامراته التجسسية وهو يحمل رسالة "بيجو" متظاهرا بالإسلام وساعات الإدارة الفرنسية على جمع الأطفال اليتامى في مدارس خاصة يلقنون فيها مبادئ الدين المسيحي، ونقلت أعدادا من الشبان الجزائريين كرها إلى فرنسا لتلقينهم أصول الحضارة الفرنسية وغرس الأفكار التبشيرية، وأنشأت بمختلف المدن الجزائرية أديرة الآباء البيض تزامنا مع حدوث المجاعات التي عرفتها الجزائر منذ سنة 1867. وقد جند لإنجاح مهمة التبشير عددا كبيرا من المبشرين والقساوسة، اشتهر منهم الكاردينال "لافيجري" ، وقد ووجه المشروع التبشيري بالرفض الصارم من قبل الجزائريين، وبذلك لم تتحقق نتائجه المسيطرة.

11 - <u>سياسة التجهيل والفرنسة</u>

في بداية الاحتلال أشارت العديد من التقارير الى أن اللغة العربية وثقافتها كانت منتشرة في مدن الجزائر وأريافها بشكل واسع، وهذه الوضعية لم ترح إدارة المستعمر التي اعتبرت أن وجود ثقافة وديانة وتقاليد مغايرة لحضارتها يحول دون بسط النفوذ الفرنسي وإدماج الجزائر، ومن ثمة عملت كل ما في وسعها لإضعاف اللغة العربية وإزالة المعالم الثقافية للجزائريين تمهيدا لإدماج الشعب الجزائري في المجتمع والحضارة الفرنسية، وارتكزت السياسة التعليمية الفرنسية في بداية الأمر على محاربة الثقافة الدينية واللغة العربية، وعلى مصادرة المساجد والمدارس والزوايا، وطرد العلماء ومضايقتهم ومنع التعليم باللغة العربية ... الخ

وفي المرحلة التالية فكرت الإدارة الفرنسية في إدماج بعض الجزائريين في المجتمع الفرنسي بواسطة المدارس الفرنسية، وشجع نابليون الثالث هذه الخطوة غير أن المستوطنين عارضوه، واعتبروا أن تعميم المدرسة الفرنسية على الأهالي يشكل خطرا على مستقبل الجزائر، وانحصر المشروع على فئات معينة من الأهالي يتم بواسطتهم تعميم الرسالة الحضارية في أوساط المجتمع الجزائري، وقد أنشأت المدارس العربية - الفرنسية ابتداء من سنة 1850 بالجزائر وقسنطينة ووهران، وعممت فيما بعد لتصل إلى حوالي 38 مدرسة سنة 1861، نظم ما يقارب 13 ألف تلميذ، وما فئات هذه التجربة التعليمية أن تراجعت بعد سنة 1870 بإهمال من الإدارة الفرنسية اثر تزايد ضغوط المستوطنين، وأما المعاهد الإسلامية الثلاث الجزائر، قسنطينة، تلمسان) والتي أنشأت بعد سنة 1850 لتكوين القضاة المسلمين والمترجمين وأئمة المساجد فكانت موجهة من قبل الإدارة الفرنسية، وقد تدهور مستواها التعليمي إلى درجة أن خريجوها لم يكونوا يحسنون تحرير مجرد رسالة إدارية بسيطة.